

وان يكون الاسم غير قابل للتأني لا يدخله التاماً بحسب الاحتمال
او العلمية قد دخل اسود مع قوله التام لان قبوله لغرض الاممية
واما بحسب الوصفية فهو شبه اسود ولو سمي بما يدخله
التام منع لعدم الدخول بعد العلمية ومن ثم امتنع احمر
بالوصف ووزن الفعل لانه مشتق من الحرة فالالف زائدة
وليس يوشه احمر وان حرف يعامل مع الوصف الاصل المطبوع على
العزل ووزن الفعل لانه يقال يعمله للتامة العجبة المطبوعة
للعمل فاذا سمي بعمل امتنع كما مر وكذا يعمله للتأنيث والعلمية
واذا تغير الوزن فان بقي الحرف الزايد اعتبر والاتزان كان
بالاعلام اللازم كما في الامر وكذا ان لم يلزم كما تخفيف عند سيبويه
قوله او العلمية وزيادة الف والنون اي الالف والنون
الزائدين ان المشبهتان لا في التأنيث في عدم حوقلها التامات
المراعى اذا ابدل من النون الزائدة لا يمنع من الصرف واصيلة
فان اصله اصيلان فلوسمي به منع من الصرف ولو ابدل من
حرف اصلي نون صرف بغير اصيلان مثال ذلك حنان في
حناء ابدلت همزة نوناً **قوله** او العلمية والعدل
تخوم العدل خروج الاسم وتجاوزة عن صيغته الاصلية بان
يكون الاسم ما خرد من لفظ اخر كان الاصل والغياض ان يستعمل
ذلك مكان الماخوذ وما في معناه فخرج الفعل ونحوه المشتق
اذ ليس الاصل استعمال الشبق منه مكان المشتق وفي معناه
ولا بد ان لا يكون على وجه الاصل التصريف في يخرج نحو عدك

سند
وان

كخوم

والعلم

والحق كما قاله استناد شيخنا ان التعريف ليس بتمام العلم من
المطلقات **قوله** او كان فيه الوصف والعدل نحو مشي وطلعت
وزباع الوصف اسم يدل على ذات معينة وحال من احوالها فتعريفها
بكل من يصف بملك الحال كاحمر في حال الحمر ولو هو يدل الوصف
الوصفية لكان اولى بشرط كون الوصف على منع الصرف ان تكون
وصفيته متحققة في الاصل بمعنى الواضع وضعه للمعنى الوصفي
والا لا ان يكون عارضا بعد الوضع للمعنى وصفي شراريد
الوصفي واذا استعمل الوصف الاصل فالنا في معنى غير وصفي
بان اريد به ذات معينة مع ملاحظة حالها او يدونها
حيث لم يخرج تلك الارادة الى ترتيبه لم يضر فيكون على منع الصرف
فذلك صرف اربع في قولهم مرتت بسنة اربع فان اربعا وان اريد
به ما فيه العدد المعين الا ان الواضع وضعه او النفس العدد
لا يكون وصفا في الاصل فلم يعتبر ذلك عند الخصور واما منع
من الصرف اسود وارقم لجملة لوضعها المعنى وصفي اي ماله
اسود وارقم وما فيه الوطف والعدل الحقيق في ثلاث
امثلة فان كل منهما معناه متعدد مكرر والاصل تعدد
اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث لم يتعد د علمه معدول
عن مكرره وهو ثلاثة ثلاثة وثلاثة وثلاثة متني وارباع ومرع
واختلفوا فيما وراء ذلك الى ثمان وعشر هل جازم او الصواب
بجمله وسبب منع الصرف في ثلاث واخواته العدل كما مر في
والوصفية لاني ثلاثة ثلاثة وصفية عارضة واذا اخذت